وزير العدل في حوار شامل مع «الثورة»:

عجلة الاصلاحات في القضاء بدأت.. ولن تتوقف!!

● للوصول إلى انتظام الأداء في الهيئات القضائية والأجهزة المساعدة لها ولتحقيق قضاء نزيه يضمن له استقلالية تامة ويعزز الثقة باللجوء إليه في نفوس المواطنين .. وضعت وزارة العدل مشروع استراتيجية لتحديث وتطوير القضاء اليمني تنفذ خلال عشر سنوات للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م.

هذه الاستراتيجية خلاصة مؤتمرات قضائية متعددة ونقاشات ساخنة شهدتها الآونة الأخيرة شخصت الداء الذي يعاني منه جسم القضاء ووضعت الحلول والمعالجات المناسبة..

والقضاء اليمني يمر بمرحلة هامة من الإصلاحات الضرورية التي يتعثر بعضها في مفاهيم خاطئة تسعى وزارة العدل إلى تصحيحها في هذا المرفق الحيوي.

● وفي حوار صريح وشامل لـ«الثورة»: مع الدكتور عدنان الجفري -وزير العدل .. يتناول مختلف الأوجه والمسائل والمشكلات القضائية والمساعي للتطوير والتحديث .. ننشره في حلقتين..

تقف الحلقة الأولى على برنامج الإصلاحات القضائية والاستراتيجية المستقبلية .. ودور القضاء في الفصل في القضايا .. وكيفية معالجة الازدواجية في المهام القضائية وتغيير النظرة والمفاهيم الخاطئة المتعلقة بالقضاء وسبل تطويره وتحديثه.

حوار/ أسامة حسن ساري- «الجزء الأول»

تغيير المفاهيم القديمة ضروري ويجب أن يواكب القضاء كل التطورات

● في معرض الحديث عن الجهود في مجال الإصلاح القضائي .. ماهي توقعاتكم بعد اعلان الحركة القضائية ؟.

– نحن بدأنا العمل على دراسة وتشخيص المشاكل التي يعاني منها القضاء اليمني بالرغم من المقاومة الشديدة لهذه الإصلاحات من كثير من العناصر التي لاتريد أن يكون هناك قضاء قوي..

بدأنا بعقد مؤتمرات قضائية في المحافظات في أغسطس ٢٠٠٣م اشترك فيها القضاة وأعضاء النيابة ومن الجامعات وكل المهتمين بالقضاء.

الغرض الأساسي تشخيص الداء الذي يعاني منه جسم القضاء اليمني، واستطعنا خلال ثلاثة أشهر من عقد هذه المؤتمرات على مستوى كافة المحافظات تقييم وتشخيص الأعمال القضائية ودراسة ماهي الجهات التي سوف تقوم بهذه الاصلاحات ..

وكيف يمكن تقييم هذه الأخطاء السابقة وتصحيح المفاهيم الخاطئة لأنه يقع على عاتق هذه المؤسسات تنفيذ هذه الإصلاحات .. مثل وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا والنيابة العامة والمعهد العالي للقضاء..

مؤشرات نجاح

ولابد من الإشارة إلى أن فكرة الإصلاح القضائي لم تكن واضحة من جميع جوانبها من حيث القوانين والأشخاص القائمين على تطبيقها والجهات المساعدة لها ،وظل أمر الإصلاح القضائي مرتبطاً بشخصية وزير العدل فهو المسؤول أمام الحكومة عن تنفيذه وهو الملام حال حدوث أي إخفاقات فيها، الأمر الذي جعل في الحقيقة الحديث عن الإصلاح القضائي غير ممكن دون شراكة الحكومة بهيئاتها التنفيذية وبين الهيئات القضائية والأجهزة المساعدة لها، وبالتالي فإن ذلك قد دفعنا لعقد مؤتمرات قضائية فرعية توجت بمؤتمر قضائي عام هدفنا منها أن نجعل فكرة الإصلاح القضائي مطروحة للنقاش من كافة الأجهزة العدلية ومعاونيها من قضاة ومحامين وأكاديميين وأمنيين ومهتمين باعتبار أن كل جهاز له دور في العمل القضائي والقانوني ثم دأخل جهاز القضاء نفسه والجهات ذات العلاقة، وقد استطعنا أن نخلص من مضمون القرارات والتوصيات إلى استراتيجية للتطوير والتحديث القضائي والتي سيتم تقديمها إلى مجلس القضاء الأعلى خلال الأيام القادمة لإقرارها.

والمهتم بالشأن القضائي يدرك أنه في الفترة الأخيرة ولأول مرة انتظمت أعمال مجلس القضاء الأعلى الذي استطاع أن يؤصل لكثير من الأعمال القضائية، وفي هذا الجانب فقد تم ولأول مرة إقرار ضوابط وقواعد ترقيات ونقل وندب القضاة وتفعيل الدور المحاسبي من خلال تفعيل تقارير هيئة التفتيش القضائي وتحديد العطلة القضائية للشهر الثاني وإنشاء العديد من المحاكم النوعية وصرف العلاوات ومناقشة الميزانية وتشكيل العديد من اللجان لمعالجة كثير من الاختلالات وحل مشكلة التقاعد المتعلقة بالعمل القضائي.

من جهة ثانية شكلنا لجنة عليا لإنهاء القضايا المتراكمة والأحكام التي لم تنفذ حتى العام ١٤٢٠هـ كمرحلة أولى، وهناك مؤشرات نجاح حقيقية لتنفيذ القرار الوزاري حيث تم الفصل في (٣١١٦) قضية من أصل (٦٠١٥) قضية أي نسبة إنجاز (٥٠٪) سيعقبها المرحلة الثانية وصولاً إلى مرحلة تفصل فيها المحاكم بالقضايا الواردة إليها بنفس العام، كما أنه تم استئناف الدراسات العليا بالمعهد العالي للقضاء وافتتاح برنامج الدراسات العليا مجدداً بعد توقف دام قرابة عشر سنوات وذلك لطلاب الدفعة الثانية والثالثة عشرة تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى بقبول خمسمائة قاض جديد من خريجي الشريعة والقانون بالإضافة إلى إقامة الدورات التنشيطية التخصصية للقضاة الجنائيين والتجاريين وعقد العديد من الحلقات النقاشية ودورات معاوني القضاء وموظفي النيابة العامة، كما تم في مجال البنية التحتية في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م

استراتيجية تطوير وتحديث القضاء ستمتد حتى عام ٢٠١٥م

نشاط ملحوظ نتج عنه إنجاز عدد من المباني القضائية الحداثية ،فهناك أكثر من (٦٠) مبنى قيد التنفيذ والملاحظ أنه تم خلال عام افتتاح ست محاكم في محافظة عمران وخمس محاكم في محافظة حجة وهناك أكثر من (١٣) محكمة سيتم افتتاحها خلال العام ٢٠٠٥م كما تم استكمال بناء المشاريع المتعثرة وأخيراً تم الاعلان عن تنفيذ (٩) مجمعات قضائية في عدد من عواصم المحافظات.

مفاهيم خاطئة

● أشرتم إلى سعيكم نحو تفتيت مفاهيم خاطئة في إطار المؤسسات الرئيسية التي تقود حركة التحديث والتطوير في القضاء .. فما هي طبيعة هذه المفاهيم؟

– هناك مفهوم خاطئ لدى المواطنين بأن وزارة العدل هي قضائية وأنها تستطيع الفصل في الخصومات .. ووزارة العدل ليست هذه من مهامها .. فهي عبارة عن جهة حكومية إشرافية على القضاة..

وكذلك المجلس الأعلى للقضاء هناك تصور أنه أعلى هيئة قضائية تفصل في الخصومات .. ولكن في الحقيقة هو عبارة عن مجلس شئون موظفين للقضاة .. مهمته التعيين والعزل والمحاسبة وإقرار الموازنة العامة للقضاء ورسم سياسات استراتيجية عامة.

❑ قضاتنا أهل لمهمة إصدار الأحكام القوية العادلة، وقضايا الإرهاب أثبتت ذلك..

أيضاً المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية وهي تعتبر محكمة قانون وليست محكمة موضوع .. وليست محكمة فصل في الخصومات .. وكذلك عمل النيابة العامة..

هذه المؤسسات من الضروري تصحيح أعمالها وما سادها من أفكار خاطئة..

وقد قدمت ثلاثة مجلدات للمؤتمرات القضائية وتحدثت عن الإصلاح وهذه كانت عبارة عن مشاريع علمية تتناول جوانب عدة في القضاء..

واستطعنا تقييم هذه المشاريع العلمية في ثلاثة مجلدات، وتشخيصها تشخيصاً علمياً وليس بدائياً .. والخروج منه بمشروع خطة للإصلاح القضائي هذه لمدة عشر سنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥م شخصنا فيها كل مشاكلنا التي نعاني منها .. وتشخيص الداء هو نصف الدواء.

وركزنا في هذه المؤتمرات على دور قضاء الأموال العامة .. حيث لانستطيع محاربة الفساد والاختلاس بدون قضاء أموال عامة قوي ويقوم بكثير من الأعمال.

استراتيجية

● ماذا تضمنت خطة الإصلاح القضائي، وماهي أولوياتها ومردوداتها الإيجابية على عملية الإصلاح القضائي؟

– خطة الإصلاح القضائي التي أطلقنا عليها استراتيجية تطوير وتحديث القضاء .. هي استراتيجية أكثر عملية وأكثر وضوحاً استوعبت مجمل الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها القضاء .. وقد أتى ضمن أولوياتها إصدار مشروعات القوانين واللوائح الداخلية لهيئة السلطة القضائية والاهتمام بالقاضي وعضو النيابة ومعاونيهم والحد من القضايا المتراكمة وتفعيل دور هيئة التفتيش القضائي والإدارة القضائية وتفعيل دور المعهد العالي للقضاء وتعزيز التعاون بين الأجهزة القضائية والأجهزة المساعدة واستكمال مشاريع البنية التحتية وتطوير وتحديث مركز معلومات القضاء..

وأبرز مشروع الاستراتيجية أن غاياتها هي تأمين إصدار القضاء أحكاماً قيمة فيما يرفع إليه من منازعات ودعاوى وضمان حسن أداء القضاء لرسالته السامية وتهيئة أوضاع رجاله للالتزام في حياتهم ومسلكهم بالنهج الذي يصون استقلال القضاء ويجسد ويعكس استقلالهم ويحفظ لهم هيبتهم وكرامتهم .. ولتعزيز ثقة المواطن باللجوء إلى القضاء والثقة بصدور الاحكام وتنفيذها.

وقد أظهرت الاستراتيجية الوضع الراهن للبناء المؤسسي والتنظيمي والتشريعي للسلطة القضائية من حيث البناء التشريعي والمراحل التي مر بها منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة وما تم تحقيقه في جانب البناء التنظيمي من إصدار العديد من اللوائح التنظيمية المنظمة للعديد من أعمال المحاكم والهيئات والأجهزة القضائية، واتضح أنه على الرغم من تحقق بعض الايجابيات في هذا المضمار إلا أن حجم السلبيات كان كبيراً عكست بظلالها على الواقع القضائي وأحدثت اختلالات واضحة وازدواجية في المهام بين هيئات وأجهزة السلطة القضائية .. بينت الاستراتيجية أن إعداد البنية الأساسية للسلطة لاتنتم من القمة إلى القاعدة .. عكس القاعدة الأساسية التي تتحدث عن الإصلاح التنظيمي والتشريعي بالإصلاح من القاعدة إلى القمة .. ولذلك لابد من إعادة البناء.

تغيير مفاهيم

● يتردد أن تمويل هذه الاستراتيجية لن يكون من الموازنة العامة للدولة .. وإنما تبحثون عن جهات مانحة لتمويل هذا المشروع ثم ماذا عما نسمع أن ثمة وجهة نظر للبعض متعلقة بشغل الجهات الأجنبية المانحة في عملية تطوير وتحديث القضاء اليمني؟

– إلى وقت قريب كانت وزارة العدل منعزلة عن العالم الخارجي بسبب الفهم الخاطئ حول النظرة إلى الأجانب بأنهم سيغيرون في شريعتنا الإسلامية .. وهذه العقليات يجب تغيير مفاهيمها .. لأن القضاء لاخوف عليه، لأنه أساس الملك.

ولا نستطيع تحقيق تنمية إلا بقضاء عادل .. والقضاء النزيه يتطلب الكثير من الامكانيات .. وهو الركيزة الأساسية لأية دولة حديثة ومتطورة .. ويجب أن يخطو خطوات كبيرة.

تسلمنا هذا المنصب قبل سنة وبضعة أشهر .. تسلمناه ولم نبحث عنه .. أتينا إليه من جامعة عدن كلية الحقوق .. لم نفكر في يوم من الأيام أن نقوم بهذا العمل .. وإنما الواجب الوطني ألزمنا أن نقوم به.. ونواصله مع علمنا بأن هناك إرثا قوياً وقديماً يجب محاربته في هذا المرفق .. هناك إرث يقاوم كل ماهو جديد وما زالت هناك عقليات قديمة وبمنظور قديم وينظرون إلى هذا الجانب ألا تدخل فيه..

لانستطيع تحقيق تنمية إلا بقضاء عادل والقضاء النزيه يتطلب إمكانيات كثيرة

الهجمة قوية على القضاء وبالذات من داخله .. ولن نرى أن العجلة تحركت .. وأنها يجب أن تسير إلى الأمام .. ولن تكون سريعة بدون دعم أصدقائنا وأشقائنا..

ركزنا على دعم الاستراتيجية ليس على موازنة الدولة .. بل تركز على الدعم من الاشقاء والاصدقاء .. بما يخدم القضاء..

وهذا التطوير سوف يساعد الكثير من رؤوس الأموال العربية والأجنبية على المجيء إلى اليمن للاستثمار .. وسنتوصل إلى آلية تحمي الاستثمارات ونكون شركاء في محاربة الإرهاب .. لأن القضاء القوي يستطيع محاربة الإرهاب بقوة..

محاربة الإرهاب

● في معرض حديثكم عن محاربة الإرهاب، ماهي المعايير القضائية والقانونية التي تقوم على أساسها إجراءات مكافحة الارهاب .. وإلى أين وصلتم في إصدار التشريعات المنظمة لذلك؟

– يأتي دور القضاء (المحاكم) في مكافحة الإرهاب مرحلة لاحقة لعمل الشرطة والنيابة المختصة فإذا تبين للنيابة بعد التحقيق أن الواقعة تمثل جريمة من الجرائم التي صنفت على أنها تمثل قضايا إرهابية كالتقطع والاختطاف وتفجير أنابيب النفط والقرصنة البحرية واختطاف الطائرات والاعتداء على رجال الأمن والقضاء وسرقة الممتلكات .. ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة وهي المحكمة والشعبة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة التي أنشئت بالقرار الجمهوري رقم (٣٩١) لسنة ١٩٩٩م وحدد اختصاصها إلى جميع مناطق الجمهورية لنظر الجرائم سابقة الذكر على وجه السرعة وتتم إجراءات المحاكمة وفق نصوص قانون الإجراءات الجزائية والعقوبات، وبالتالي فإن المعايير القانونية والقضائية لمكافحة الإرهاب مثلها مثل بقية القضايا الجنائية غير أنها تتصف بطابع الاستعجال من خلال المحكمة والشعبة الجزائية المتخصصة التي أسست لنظرها لما فيه سرعة الفصل في القضايا كونها تهدد الأمن والسكينة العامة وتضر بالمصلحة الوطنية.

لاتراجع..

● في ظل ماأشرت إليه من وجود مفاهيم ومنظورات قديمة ماهي مؤشرات نجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية، ومامدى تقبل واقع القضاء لمسألة التحديث؟

– شئنا أم أبينا يجب أن نواصل هذه المهمة ويجب أن لانكون خارج الركب .. يجب أن يواكب القضاة هذه التطورات .. كل شيء يساعدنا في هذا الجانب .. المبنى يساعدنا والتدريب والتجهيزات حتى ولو زيارة خارجية تساعد القضاة..

العام الماضي تم إرسال جميع رؤساء الاستئناف إلى مصر .. عادوا بانطباعات تنم عن تطور مفاهيمهم القضائية والقانونية.. حيث ان مثل هذه الزيارات ستساعد القاضي على أن يكون أكثر ديناميكية وأكثر حركة .. ولا عودة عن الاصلاحات ،سوف نذهب إلى الأصدقاء وبالذات في تنفيذ المسائل التي ستعود بالنفع على الجميع..

ننظر إلى القضاء ليكون قضاء حديثاً، لايكون تقليدياً فقط .. وإنما متخصصاً أيضاً .. فيمكن أن نحافظ على التقليد ولكن يجب السير في مسألة الحداثة.

سنجد المانحين لتمويل الاستراتيجية .. ونفكر سوية كيف نستطيع أن نكون من الدول التي تتأهل وندخل في برنامج الألفية، ولا رجعة عن الاصلاحات..

ممكن يأتي بعدنا وزير آخر، ولكن نؤكد أن هذا العمل سيكون مبدأ لأي حكومة جديدة .. الإصلاحات اصبحت مرتبطة بقضايا الاستثمار واشاعة الأمن والاستقرار في المجتمع.

ممكن أن تتغير الوزارات .. ولكن لن تتغير السياسات .. وهذه أهمم الأعمال خلال عام من تولينا مهام الوزارة .. وهناك كثير من لا يروق له ذلك.

ونقول للاخوة في الصحافة والإعلام ساعدونا في أن نقطع شوطاً في هذه الأعمال وقاموا بعمل كبير في هذا الاتجاه .. ونطلب منهم الوقوف مع القضاء جنباً إلى جنب لترجمة جهوده وفرض هيبته وزرع الثقة في نفوس المتقاضين والمستثمرين.

❑ لدى المواطنين مفاهيم خاطئة حول وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا..

أشواق الأمل

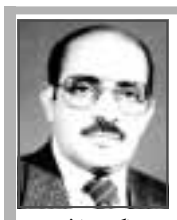

عبدالكريم الخميسي

عام الحزن !!

● مضى عام الحزن.. وجاء العام الميلادي الجديد، فهل سيأتي هذا امتداداً لما قبله..أم سيكون عاما للفرح؟!.

● ان المؤشرات الاولية تنذرنا- نحن العرب- بالمزيد من الحزن والمزيد من الدموع.. ولست فيما اقوله متشائما ولكني استقرئ الواقع وأبني عليه رؤيتي للمستقبل ،فقد كان الامل ان تأتي الولاية الثانية (لبوش الابن) أقل سوداوية وأكثر مرونة، ولكن الذي نراه أمامنا لايدعو للتفاؤل ..بدليل بقاء (رامسفيلد) وترقية (كوندوليزا رايس) وهما المهندسان البارزان لكل احزان العام الذي مضى.

● فمن أين يأتينا الامل وجنازير الدبابات الأمريكية تجثم على صدر العراق الشقيق؟؟ ومن أين يأتينا التفاؤل وقد أصبحنا حقلا للتجارب الغربية الفاشلة كالفئران؟؟.

● ماالذي يسوقونه لنا لكي نثق فيهم ونتحاور معهم؟؟ هل هي الديمقراطية المفروضة بقوة الحديد والنار؟؟ هل هي العولمة التي تمتص مابقي في عروقنا بعد الذبح؟؟ هل هي التقنية التي اصبح خيرها لهم وشرها علينا؟؟ هل هي القروض الائتمانية التي اثقلت ظهورنا واجبرتنا على الانحناء؟؟ هل هي المساعدات التي تذهب الى جيوب خبرائهم ؟؟ هل هي (الشراكة) التي جعلت منا اسواقا لمنتجاتهم؟؟

● انهم يعلموننا الاتكالية ،ويزرعون فينا الفساد، ويقتلون فينا الطموح فكيف نطمئن اليهم؟؟ انهم يمنون علينا بجناح السمكة، ويمنعون عنا وسائل الصيد.. فما رأيكم يا..عرب؟؟.

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

التدبير.. أفضل من الانتظار

❑ قال لي أحد القراء بعد أن قرأ موضوع التأملات حول «التكيف بالتدبير» الأسبوع الماضي : طرحت رؤية مثالية للموائمة بين الدخل والمتطلبات الاستهلاكية الأساسية وغير الأساسية، وكأن الناس فقط ينقصهم كيف ينفقون دخولهم بحكمة، وتجاهلت أن هناك أشخاصاً أساساً ليس لهم مصادر للدخل، ويعيشون معظم أيام السنة في ميدان البطالة، وهناك أشخاص لا تلبي دخولهم احتياجات أسبوع واحد في أسرة مكونة من ثمانية أشخاص.

❑ قلت له إن طريقة تدبير وترشيد الاستخدام لازالت مقتنعاً بأهميتها كأفضل الطرق التي تقود إلى تحسين أوضاعنا كأفراد والنهوض بواقعنا كمجتمع، فالتدبير وترشيد الاستخدام سيسهم في تطويق البطالة، وعندما يضع كل ريال في طريقه الصحيح ليس على مستوى الإنفاق العام بل على مستوى الأسر ذاتها.

❑ والملاحظ أن الكثير من الناس يعتقدون أن حلول غلاء المعيشة ستأتي ضمن إجراء جماعي تقوم به الدولة، وما علينا إلاّ الانتظار ونظل قابعين لمثل هذه الخطوة.

❑ صحيح أن الدولة مسؤولة كراع عن مصالح هذا الشعب، ومعنية بتحسين وضع المواطنين، ولكن إجراءاتها تكون في إطار خطوات وأبعاد تقيس نجاحاتها بإحداث تطور وتنمية في العديد من القطاعات التي ترى أنها ستنعكس في خدمة هذا الوطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

❑ وفي حقيقة الأمر فإن تدبير الشأن الداخلي لكل أسرة هو المحك الفعلي والعملي العائد بالنفع السريع والمباشر للأسرة، فمثلاً ماذا لو اتخذت إجراءات وخطوات عملية في إطار المنزل للحد من الإسراف في كل مظاهر الاستهلاك ابتداءً من التحكم بكمية الأطعمة التي تعد، وتقليص الإسراف فيها ثم محاولة إنهاء كل ظواهر الإسراف في الأمور الأخرى كالاستهلاك الكهربائي والمياه وإلزام أهل البيت بالاستخدام للحاجة ووقت الحاجة، عندها ستكون النتائج أسرع وأفضل من الاتكال على إجراءات الحكومة.

alariky@maktoob.com